CD/PV.448
15 March 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والاربعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد بول جواشيم فون ستولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.88-60611

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٤٨ لموءتمر نـــزع الســـلاح •

واسمحوا لي ، في البداية ، أن أرحب ترحيبا حارا ، نيابة عن الموءتمر ، بمعالي وزيـــــر خارجية النرويج ، السيد ثورفالد ستولتنبرغ ، الذي سيكون أول المتحدثين في هذه الجلسة العامـــة • لقد شغل الوزير عددا من المناصب الحكومية الهامة خلال حياته المهنية ، اذ عمل كوزير دولة فـــي وزارتي الخارجية والدفاع ، وكوزير للدفاع قبل تعيينه في منصبه الحالي في ٩ آذار/مارس ١٩٨٧• كما اضطلع بمسوءوليات أخرى رفيعة المستوى فيما يتصل بالشوءون الدولية ، وهو مجال اكتسب فيه خبـــرة واسعة • ولا ضرورة لأن أسهب في الحديث عما قدمته النرويج ، وهي ليست عضوا بعد ، ولاتزال تقدمـه من مساهمات هامة في عمل الموءتمر• وتكفي الاشارة الى الوثيقة التي سيقدمها الوزير اليوم والتي تشير بالضبط الى الدور النشط الذي يضطلع به بلده في الموءتمر•

وأود أن اذكّر أيضا بأنه ، قبل ٢٦ سنة بالضبط من يوم أمس ـ أي في ١٤ آذار/مارس ١٩٦٢ـ عقد محفل المجتمع الدولي التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح جلسته العامة الأولى علـى مستوى وزراء الخارجية • ومنذ ذلك الوقت ، تم عقد عدد من الاتفاقات الهامة ، الا أنه لايزال يتعيـن عمل الكثير• وانني لآمل أن يتسنى لنا ، خلال فترة سنة ، أن نرحب بابرام اتفاقية اخرى بشأن نـــزع السلاح يتم التفاوض حولها في هذا المحفل•

ووفقا لبرنامج عملنا ، يبدأ الموءتمر النظر في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون " الأسلحـة الكيميائية " • الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي عضو يود أن يثير أي موضـــوع ذي صلة بعمل الموءتمر أن يفعل ذلك •

ولديّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلا النرويج واتحاد الجمهوريـــات الاشتراكيـــة السوفياتية •

أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول على قائمتي ، معالي وزير خارجية النرويج السيد ثورفالـد ستولتنبرغ •

السيد ستولتنبرغ (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : يسرّني كثيرا ان أكـــون أول وزير خارجية نرويجي يتكلم أمام موءتمر نزع السلاح ، المحفل التفاوضي الوحيد المعني بمسائـــل نزع السلاح الشامل• ويسرّني بصفة خاصة ، ايها السيد الرئيس ، أن أتكلم أمام الموءتمر وهو برئاســة ممثل مرموق لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، البلد الذي يتعاون معه بلدي تعاونا وثيقا ووديا في مجموعة واسعة من المجالات •

ان التوقيع التاريخي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في واشنطن في كانـــون الأول / ديسمبر الماضي يمثل تقدما حاسما في محادثات تخفيض الأسلحة في سياق أوروبي كما في سياق عالمي • وهذه المعاهدة هي نتيجة ملموسة للحوار الفعال والبناء الذي تواصل على مستوى سياســـي عال أثناء السنوات القليلة الماضية • وأود أن انتهز هذه المناسبة لأشيد بالرئيس ريغان وبالأميـن العام غورباتشوف ، وبوزيري الخارجية ومفاوضيهما ، على انجازهم أول اتفاق لنزع السلاح النـــووي في التـاريخ •

ولقد جرى التأكيد منذ عهد بعيد على أن الدول التي تمتلك أضخم الترسانات النووية ، تتحمل مسوءولية أساسية في أخذ زمام المبادرة في ميدان نزع السلاح • ويبين الابرام الناجح لمعاهـــــدة

القوات النووية المتوسطة المدى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا يرغبان في القيام بالخطوة الاولى في هذا الاتجاه • ولقد قيل ان أسلحة القوات النووية المتوسطة المدى لا تمثل سوى ٣ - ٤ في المائة من كل الترسانات النووية القائمة • وقد تكون هذه الأرقام صحيحة ، غير أنها يمكن أن تكون مضللة أيضا • فمثل هذا القول لا يأخذ في الاعتبار الامكانيات السياسية الهامة التي أتاحتها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى • وهذه المعاهدة يمكن أن تكسر في الواقع الحلقة المفرغة لسباق التسلح وان تخلق الظروف المواتية لتعزيز الثقة ولتحقيق المزيد من نزع السلاح • وبتعبير آخر ، يمكن أن تخلق حلقة خيّرة •

ولقد أكد مؤخرا رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الاطلسي استعدادهم للاستفادة من كل الامكانيات من أجل وضع اتفاقات لتحديد الأسلحة يمكن التحقق منها فعلا وتؤدي الى توازن مستقر وآمن للقوات على مستوى أدنى • وأوجزوا كذلك عناصر مفهوم شامل لتحديد الأسلحة ولنزع السلاح على النحو التالي :

تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة للأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛

الازالة الشاملة للأسلحة الكيميائية ؛

وضع مستوى ثابت وآمن للقوات التقليدية في أوروبا ؛

تخفيضات ملموسة وممكن التحقق منها لشبكات القذائف النووية ذات القاعدة البرية والأقصر مدى الامريكية والسوفياتية ، بحيث تؤدي الى حدود قصوى متعادلة •

ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى هامة كذلك لانها ترسي مبدأ التخفيضات غير المتناظرة بغية التوصل الى مستوى متعادل للقوات العسكرية • ويتضمن الاتفاق أوسع أحكام التحقق التي تم الاتفاق بشأنها حتى الآن •وأود أن أشدد بوجه خاص على الاجراءات المتفق عليها للتفتيش الموقعي • ومن الاهمية بمكان كذلك أن الاتفاق قد ساعد كثيرا كما يبدو على استعادة ثقة الجمهور في تحديد الأسلحة بوصفه عنصرا من عناصر سياسة أمننا •

وينبغي الاستفادة الآن من الزخم الذي أوجدته معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى للتوصل الى اتفاقات بشأن التخفيضات في الفئات الأخرى من الأسلحة النووية وكذلك في الأسلحة التقليدية • وفي رأينا ، ينبغي ألا تستبعد أية فئة مسبقا •

وتؤيد الحكومة النرويجية تأييدا قويا الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، مع وضع الحدود القصوى الملائمة • والنتائج التي حققها اجتماع القمة في واشنطن قد أوجدت سببا للامل في عقد اتفاق لمحادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية أثناء اجتماع القمة القادم • ومع ذلك ، مازالت هناك تفاصيل عديدة يجب وضعها • وأملنا أن يتمكن المتفاوضون من التغلب على العقبات المتبقية والتوصل الى اتفاق بشأن نظام ثابت للتقييد المتبادل والمحافظة المتبادلة على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية •

وينبغي ألا تحول التحديدات المتفق عليها المواجهة العسكرية نحو فئات جديدة من الأسلحة في ميادين تمتعت حتى الآن بقدر قليل نسبيا من التوتر • ومن وجهة النظر النرويجية ، فان من دواعي سرورنا بشكل خاص ، اذن ، ان يكون الطرفان المتفاوضان قد اتفقا على الحد من وزع القذائف

الانسيابية المطلقة من البحر المزودة بأسلحة نووية والبعيدة المدى ، وذلك بشكل مستقل عن التحديدات الأخرى قيد التفاوض • ونأمل أن يجد الطرفان أساليب فعالة ومقبولة منهما للتحقق من هذه التحديدات •

ولد تسببت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في تركيز الاهتمام المتزايد على قضية تخفيض الأسلحة النووية ذات المدى الأقصر من ٥٠٠ كيلومتر• وتود النرويج أن ترى هذه العملية تسير جنبا الى جنب مع المحادثات بشأن استقرار التسلح التقليدي•

وفضلا عن الجهود الامريكية - السوفيايتة المبذولة للتوصل الى اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، فان الجهود المبذولة لوضع ولاية لمفاوضات جديدة بشأن استقرار التسلح التقليدي في أوروبا تحرز تقدما في فيينا • وان التخفيضات الضخمة في الترسانات النووية ستوءكد خطورة الاختلال الحالي للتوازن في الأسلحة التقليدية بين الحلفين العسكريين في أوروبا •

ويجب ان يكون الهدف من المفاوضات الجديدة بشأن استقرار التسلح التقليدي هو تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا على مستوى أدنى للقوات• وينبغي ازالة الفوارق التي تهدد الاستقرار والأمن ، والقضاء على القدرة على شن هجوم مفاجيء والقيام بعملية هجومية واسعة النطاق• ويجب أن تبتعد المفاوضات الجديدة عن التركيز على القوة البشرية وحدها وأن تتجه نحو نهج منظم يركز على القوة القتالية العسكرية •

ولا تقتصر مسألة الاستقرار والامن في أوروبا على القضايا العسكرية بين القوتين العظميين بل يجب تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب في أوروبا باقامة حوار بناء وانماط جديدة للتعاون عبر الخطوط الفاصلة • وبشكل موءتمر الامن والتعاون في أوروبا اطارا لبرنامج عمل واسع من اجل تحسين العلاقات بين أوروبا الشرقية والغربية •

ان الموءتمر الثالث لمتابعة موءتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، منذ التوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية ، يعقد الآن دورته منذ ١٦ شهرا وعلى الرغم من المناخ المواتي للمفاوضات بين القوتين العظميين ، الذي أسفر عن توقيع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، فقد برهنت مفاوضات فيينا على تعذر الوصول الى اتفاق • وتسير المفاوضات الخاصة بوضع المزيد من تدابير بناء الثقة - والامن - سيرا مرضيا • ومع هذا ، فلا بد من تنازلات شرقية في ميدان حقوق الانسان• وينبغي الآن بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاختتام المبكر للموءتمر مع وثيقة ختامية موضوعية ومتوازنة •

ونظرا لخطر تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية وزيادة انتشار هذه الأسلحة ، فان حظر الأسلحة الكيميائية على نطاق العالم ضروري على وجه الاستعجال • ومن ثم ينبغي تركيز جميع الجهود على التعجيل بالمفاوضات في موءتمر نزع السلاح بغية ابرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن •

وينبغي أن تكون هذه الاتفاقية عالمية وشاملة في نطاقها وممكن التحقق منها بالفعل• وينبغي أن توءدي الى ازالة جميع المخزونات ومرافق الانتاج القائمة في حدود فترة السنوات العشر المتفق عليها ، مما يعزز الامن الدولي بشكل ملحوظ • وبناء على ذلك ، فان من مصلحة كل الدول المساهمة في اطراد الزخم المعطى لهذه المفاوضات •

ولا تمتلك النرويج أية أسلحة كيميائية وقد أعلنت دون لبس أن هذه الأسلحة لن يكون لها مقام في الاراضي النرويجية • وفضلا عن ذلك ، تلتزم حكومتي ببذل قصارى جهدها للنهوض بالمفاوضات المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية •

وينبغي أن تستند أي اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية الى المبدأ الهام القاضي بالتخفيض غير المتناظر للأسلحة ، وهو المبدأ المكرس في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى • وهذه المفاوضات معقدة نظرا لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تتضمن احكاما للتحقق أكثر شمولا من أي اتفاقية قائمة متعددة الاطراف لتحديد الأسلحة •

ومازال هناك الكثير من العمل المفصل الذي ينبغي القيام به في ميدان التحقق ، لاسيما في مجالات عدم الانتاج والتفتيش الموقعي بالتحدي • وقد درست باهتمام المقترح الاخير المتعلق بالتحقيقات المخصصة في الصناعة الكيميائية ، الذي قدمه زميلي الدكتور هانس ديتريش جنشر من جمهورية ألمانيا الاتحادية • فيجب أن تتضمن الاتفاقية ايضا ، كوسيلة للسلامة ، نظاما للتفتيش الموقعي بالتحدي خلال ٤٨ ساعة ودون حق الرفض •

ويسعدني أن يوفر المقترح الكندي - النرويجي المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ، أساسا للمفاوضات بشأن الاجراءات ذات الصلة •

وتعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية هدفا ذا أولوية ينبغي بلوغه في أقرب وقت ممكن• ويتوقع المجتمع الدولي أن تبذل جميع الأطراف المتفاوضة في مؤتمر نزع السلاح كل ما في وسعها للوصول الى حظر عالمي وشامل وممكن التحقق منه • وانني لعلى يقين من أن جميع الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح ستكثف جهودها للتغلب على العقبات المتبقية •

ويعتبر الحظر الشامل للتجارب النووية بندا هاما آخر من البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي • وفي رأيي أن حظرا كهذا يجب ان يشمل على السواء تجارب الأسلحة النووية والتفجيرات النووية السلمية لكل البلدان ، وفي كل البيئات • فمن شأن حظر شامل كهذا أن يعزز جهود عدم الانتشار وأن يمثل اسهاما آخر في وقف سباق التسلح النووي•

وتشجعنا المفاوضات العامة ، مرحلة تلو أخرى ، بشأن التجارب النووية ، التي بدأتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • وسنرحب أشد ترحيب بأي تطور يؤدي الى تصديق مبكر على معاهدتي العتبة لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، وفي نهاية المطاف الى تخفيض هذه التجارب ووقفها •

ومع ذلك ، فان التجارب النووية ليست فقط موضع اهتمام الدول الحائزة للأسلحة النووية • ولذلك ، فمن المؤسف ان مؤتمر نزع السلاح لم يستطع منذ عام ١٩٨٣ الاتفاق على ولاية لجنة تعنى بحظر التجارب النووية • فان لجنة كهذه ينبغي أن تبدأ عملها دون تأخير بشأن القضايا العملية المرتبطة والمترابطة التي تحتاج ، على أية حال، الى أن يجري التصدي لها بالتفصيل قبل أن يكون في الامكان ابرام معاهدة لحظر التجارب• ويتطلب هذا المرونة من جميع الأطراف المعنية •

وقد تمثل شبكة اهتزازية عالمية حجر الزاوية في نظام للتحقق من حظر شامل للتجارب النووية • ومن ثم ، ينبغي ايلاء أهمية كبرى لجهود فريق الخبراء العلميين الرامية الى وضع نظام عالمي للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية • ومن دواعي سرورنا أنه لم يعد ثمة أي اعتراض على استخدام أحدث التطورات التكنولوجية لهذا الغرض •

وبغية ضمان الانضمام الى هذه المعاهدة المقبلة ، يجب أن يشمل النظام العالمي محطات رفيعة النوعية لرصد الاهتزازات تستطيع كشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الضعيفة جدا • وتمثل صفيفة مسجلات الاهتزازات " نوريس " NORESS في جنوبي النرويج واحدا من أهم أوجه التقدم الحديثة في هذا الصدد •

ويسرني اليوم أن أبلغ موءتمر نزع السلاح بأن صفيفة جديدة من هذا النوع قد انشئت في مقاطعة فينمارك في شمالي النرويج • وهذه الصفيفة التي تقع في منطقة القطب الشمالي قد سميت باسم " أرسيس " ARCESS • وهي ستوفر ، بالاشتراك مع " نوريس " ، تغطية ممتازة للاهتزازات فيما يتعلق بجزء كبير من نصف الكرة الارضية الشمالي • وبوسعي أن أوءكد أن الحكومة النرويجية ستجعل المنشآت الاهتزازية الثلاث في النرويج ، وهي نورسار ونوريس وأرسيس ، متاحة كمحطات في الشبكة الاهتزازية العالمية •

أيها السيد الرئيس ، انكم لتعلمون أن بلدا كبلدي يولي أهمية خاصة لمساهمات من هذا القبيل لأنه ، كما يعلم جميع ممثلي البلدان الصغرى ، يصعب علينا احيانا أن نحدد كيف يمكننا ، بالافعال وليس بالاقوال ، المساهمة في تطور هو ذو أهمية حاسمة لبلداننا ذاتها • واعتقد أن هذه مساهمة نستطيع فيها ، على نحو ملموس ، القيام بعمل مع بلدان أخرى •

ان البيانات الصادرة عن هذه الصفائف الثلاث ستستخدم ايضا فيما يختص بالتجربة العالمية الواسعة النطاق المخططة لتبادل ومعالجة البيانات الاهتزازية • وان اعمالا من هذا النوع ستخلق قاعدة سليمة لمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية • ولم يعد يستطيع موءتمر نزع السلاح ان يسمح لنفسه بتأخير البدء في الاعمال المتعلقة بالجوانب المترابطة لمعاهدة حظر شامل وممكن التحقق منه للتجارب النووية ، معاهدة مفتوحة لكل الدول وتجتذب انضمامها •

وان التحسن الذي طرأ على مناخ العلاقات الدولية يوفر ايضا اطارا ايجابيا للدورة الاستثنائية الثالثة القادمة للامم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح • فقد انعقدت الدورتان الاستثنائيتان السابقتان في ظروف مختلفة • أولاهما اعتمدت بتوافق الآراء وثيقة ختامية تحتوي بشأن العديد من القضايا التزامات بعيدة المدى بالنسبة للدول المشتركة في ميدان نزع السلاح • وعند انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، كان المناخ الدولي قد تدهور ، وبالكاد استطاعت اعادة تأكيد سريان مفعول الوثيقة الختامية •

ان قدرة الامم المتحدة على المساهمة في عملية نزع السلاح الدولي تتوقف الى حد كبير على الانجازات التي تحققت في محافل اخرى لنزع السلاح ، وعلى العلاقات بين الشرق والغرب عموما • وفي الوقت ذاته ، تستطيع الأمم المتحدة أن توفر حافزا ايجابيا للتطورات التي تحدث في هيئات نزع السلاح خارج المنظمة العالمية •

وتوفر التطورات الواعدة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الآن فرصة هامة لكي تقوم الامم المتحدة بدور أشد حسما في مجال نزع السلاح • ومن المتوقع أن تساعد الدورة الاستثنائية الثالثة على خلق اطار اكثر موءاتاة للاختتام السريع للمفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة • وفي رأينا أن المهمة الرئيسية أمام الدورة ينبغي أن تكون عبارة عن صياغة مبادىء توجيهية سياسية من اجل مواصلة عملية نزع السلاح • ولتحقيق هذا الهدف ، من الضروري تركيز المناقشة على عدد محدود من الموضوعات الرئيسية ومتابعة القضايا التي يمكن الاتفاق بشأنها متابعة

نشطة • وينبغي أن يساعد ذلك الدورة على صياغة رسالة سياسية تستطيع أن تعزز التطورات الايجابية التي تبرز الى الوجود حاليا •

ان المهمة في هذا الموءتمر ، هنا في جنيف ، هي مهمة عملية ، أي هي التصدي للقضايا الملموسة لنزع السلاح مثل ازالة الاسلحة الكيميائية ، والحظر الشامل للتجارب النووية ، وضمانات الأمن السلبية وهلم جرا • ومع ذلك ، أود في الختام أن أذكّر الجميع هنا بأن نزع السلاح لا يحدث ولا يمكن أن يحدث في فراغ سياسي • ولا شك في أن نزع السلاح يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن• غير أن الامن لا يتوقف على العوامل العسكرية فحسب • فالمفهوم الاوسع للأمن يتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية وايكولوجية وجوانب متعلقة بحقوق الانسان •

ولقد كانت هذه هي الرسالة الرئيسية للوثيقة الختامية للموءتمر الدولي المعني بالعلاقات بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في الصيف الماضي • كما أكدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي يرأسها رئيس وزراء بلادي ، هذا المفهوم الأوسع للأمن ، في حينه •

وكما تعلمون جميعا ، فان النرويج قد حازت على التأييد باعتبارها المرشح الغربي لعضوية موءتمر نزع السلاح • ولكي أوضح الأهمية التي نعلقها على عمل هذا الموءتمر ، أود أن أعرض المنشور المعنون " مساهمات النرويج في موءتمر نزع السلاح ١٩٨٢ - ١٩٨٧ " ، الذي عمم اليوم بوصفه الوثيقة CD/813 • ويسعدني أن أبلغ موءتمر نزع السلاح بأن البرامج النرويجية للبحوث المتعلقة بالتحقق من حظر شامل للتجارب النووية وبوضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ستستمر في السنوات القادمة •

الرئيس : أشكر وزير خارجية النرويج على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها الى الرئيس والى بلدي والتي أوجه اليه مثلها بكل صدق • واعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين•

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(الكلمة بالروسية) : أود ، بادىء ذي بدء ، ان اشير الى وجود وزير خارجية النرويج ، السيد ستولتنبرغ ، في جلستنا اليوم • والذي اصغينا الى بيانه بانتباه واهتمام كبيرين • وغني عن البيان أننا سندرس بغاية التأني كل ما طرحه من أفكار وآراء•

وقبل الخوض في بياني الرئيسي ، الذي اعتزم تكريسه لمشكلة حظر الأسلحة الكيميائية ، أود أسوة بكم ، أيها السيد الرئيس، ملاحظة أن جلسة اليوم هي بمثابة معلم في عملية نزع السلاح المتعدد الاطراف • فقد عقدت هنا ، قبل ست وعشرين سنة ، الجلسة الاولى للجنة نزع السلاح المكونة من ثماني عشرة دولة ، والتي سجلت بداية المساهمة المشتركة للبلدان الاشتراكية والمحايدة وغير المنحازة والدول الغربية في مفاوضات الحد من الاسلحة ونزع السلاح • وان توسيع هذه الهيئة وتحويلها الى موءتمر نزع السلاح باشتراك جميع الدول النووية انما يشيران الى اطراد تطور مبدأ تعددية الأطراف• ولا يسع المرء ، وهو يستعرض الشوط المقطوع خلال هذه السنوات الست والعشرين ، الا أن يفكر بأنه كان بالامكان الحصول على أكثر بكثير خلال هذه الفترة المتطاولة ، بالرغم من أن ما تم الحصول عليه هو شيء يجب ألا نسقطه من الاعتبار• وبهذا ، اختتم اشارتي الى الماضي وانتقل الى الحاضر•

لقد أعرب نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فلاديمير ف • بتروفسكي ، وهو يتحدث في ١٨ شباط/فبراير ، عن تقييمنا لحالة المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، مشددا على وجود حاجة ملحة الى استكمال وضع اتفاقية شاملة في وقت مبكر• ويحبذ الاتحادالسوفياتي تعجيل المفاوضات الى الحد الاقصى ويسهم اسهاما كبيرا في ذلك على شكل أفعال ملموسة • وليس من شأن ابطاء وتيرة المفاوضات الا أن يثير قلقنا•

ونشاطر السفير رولف اكيوس التقييم الذي اجراه لهذا الخطر ، نيابة عن مجموعة الـ٢١ في ٨ آذار/ مارس، حيث قال ان " المماطلة والتأخير يضران بالمفاوضات ويعرضان للخطر نتيجتها الناجحة مما يقوض الهدف المهيمن المتمثل في حظر تام بالتفاوض المتعدد الاطراف " • واننا ، مثل مجموعة الـ٢١ ، قلقون جدا مما يبذل من جهود للانحراف عن الهدف المتفق عليه ، وهو حظر عام وكامل للاسلحة الكيميائية ، وللاستعاضة عن وضع اتفاقية شاملة بتدابير جزئية بشأن تنظيم الاسلحة الكيميائية وباتفاقات جزئية تسمح باستمرار استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية • أفلا يمكن أن تكون هذه الاشارات الى الانحراف عن حظر كامل للأسلحة الكيميائية مرتبطة بالانتاج الذي بدأ للأسلحة الكيميائية الثنائية ؟ دعوني أشدد على أن هدف الاتحاد السوفياتي في المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية يتمثل في عقد اتفاقية في وقت مبكر بشأن الحظر العام والكامل لجميع الأسلحة الكيميائية دون اي استثناء وتدميرها وكذلك تدمير القاعدة الصناعية ذاتها لانتاجها•

ونلاحظ أيضا ان العديد من الدول الغربية يؤيد فكرة الحظر المبكر والكامل للأسلحة الكيميائية • ولكن ، من المؤسف ان بيانات بعض الوفود الغربية الأخرى تشدد تشديدا أقوى فأقوى على الفكرة القائلة انه لا ضرورة للاسراع وانه مازال هناك عمل جم يتعين القيام به ، وأن " الاسراع الاخير في المرحلة النهائية " أمر غير وارد•وفي نفس الوقت ، لا ترغب هذه الوفود أبدا في تعديل مواقفها التي أعلنت عنها قبل عدة سنوات على الاقل ولا تبدي استعدادا لحلول وسط مقبولة على نحو متبادل•

واننا ، بطبيعة الحال ، نؤيد أيضا وضع " اتفاقية قوية تزيل هذه الاسلحة من العالم اجمع"، مستشهدين بكلمات السفيرة سولزبي من المملكة المتحدة • واننا ايضا بحاجة الى اتفاقية يمكن التحقق منها على نحو موثوق وتسد جميع الثغرات التي تفضي الى خرقها • وندرك الطبيعة المعقدة لمشكلة التحقق فضلا عن الحاجة الى التفاوض حول العديد من التفاصيل التقنية • ومع ذلك ، فاننا ضد استعمال تعقيدات القضايا التقنية لتبرير الخمول فيما يتعلق بالبحث عن حلول للقضايا السياسية•

لقد دعانا وزير الدولة في المملكة المتحدة ، وهو يتحدث في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الى ان يكون " هدفنا هو عرض اتفاقية كاملة للأسلحة الكيميائية على الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٨٧" (CD/PV.370, P.9) • وقد تحقق قدر كبير من التقدم في المفاوضات منذ ذلك الحين • ومما يسر ذلك ، بوجه خاص ، كوننا وافقنا ، في الواقع ، على النهج البريطاني بشأن عمليات التفتيش الموقعي بالتحدي ، واتخذنا من جانب واحد خطوات هامة بشأن الانفتاح• اذن ، لماذا يتخذ الوفد البريطاني موقفا متشائما الآن ويحثنا على التخلي عن " المرحلة النهائية " وعلى الامتناع عن " الاسراع الاخير " ؟ ويتضح انه ، عندما لم يكن خط النهاية مرئيا ، كان بالامكان الدعوة الى بلوغه في عام ١٩٨٧ ، أما وقد اصبح هذا الخط حقيقة ، فلم يعد بوسع الجانب البريطاني (وانني استشهد بعبارة من بيان السفيرة سولزبي في ٨ آذار/مارس) " فهم أولئك الذين يوحون بأن كل ما نحتاج اليه هو اسراع أخير الى خط النهاية "•

وفي نفس البيان بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قال وزير الدولة البريطاني بشأن استعدادات الولايات المتحدة لانتاج أسلحة ثنائية : " لا نود أن نرى الولايات المتحدة تستأنف الانتاج (الاسلحة الكيميائية) اذا ما تحقق الخيار الافضل وهو الحظر بالتفاوض• وسيكون من المؤسف تماما أن نضطر الى تصور هذا الاحتمال (CD/PV.370 , pp.8-9) • ولعل سبب اتخاذ موقف متشائم هو كون هذا " الاحتمال المؤسف " قد أمسى حقيقة •

دعوني الآن أسهب في المسائل المعلقة التي تحتاج الى قرار سياسي في المقام الأول•

سأبدأ بعمليات التفتيش بالتحدي• اعتقد ان الحل لهذه المشكلة ككل يتباطأ بسبب عدم وجود اتفاق حول الفقرة ١٢ مما يسمى " ورقة الرئيس " المتضمنة في التذييل الثاني لـ CD/795• والسؤال هو كيف سيتم تحديد انطباق التدابير البديلة - وفقا لرأي الدولة الطالبة أم بقرار من المجلس التنفيذي • ونعتقد بأن القرار ينبغي ان يعود للدولة الطالبة نفسها • فان اناطة هذه الوظيفة بالمجلس التنفيذي أمر غير ملائم ، حسب رأينا ، لانه في المقام الاول سيفضي الى تأخير في اجراء عمليات التفتيش بالتحدي •

وحسب فهمنا لذلك ، فان الدول التي تحبذ اسناد دور " المرشح " الى المجلس التنفيذي أو الى " فريق تقصي الحقائق " تعتقد أن هاتين الهيئتين ستكونان قادرتين على الحيلولة دون اساءة استخدام التفتيش بالتحدي • وأظن ان احتمال اساءة الاستخدام هذه تثير القلق لدى كل دولة • ونحن أيضا قد أعربنا عن مخاوفنا في هذا الصدد• وفي نفس الوقت ، فاننا ، وقد نظرنا بتأن في هذه المسألة توصلنا الى استنتاج مفاده انه ينبغي عدم المغالاة في تقدير الخطر القائم•

بادىء ذي بدء ، ثمة حجة مقنعة جدا طرحتها المملكة المتحدة في CD/715 المؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٦ وهي " أنه ربما يستغنى الى الأبد عن الاحتكام الى حق منصوص عليه في الاتفاقية لطلب التفتيش بالتحدي " ، ذلك " أن الدول الاطراف سوف تحجم بقوة عن التفكير في ارتكاب أفعال تعتبر انتهاكا للاتفاقية بسبب احتمال اكتشاف الانتهاك عن طريق التفتيش بالتحدي •(CD/715 ، الفقرة ٤ من الجزء التفسيري)• ويمكن ان يضاف الى ذلك انه كلما كان نمط التفتيش أكثر فاعلية ، كلما تعاظم الدور الرادع الذي تؤديه عمليات التفتيش بالتحدي • وفي رأينا ان أي " مرشح " سوف يقلل حتما هذه الفاعلية •

وسوف يتقيد المفتشون الدوليون ، بالطبع ، بقواعد محددة اثناء اجراء عمليات التفتيش وفي الواقع لقد تم وضع هذه القواعد فيما يخص عمليات التفتيش المنهجي • واعتقد أنه يمكن تطبيق العديد منها على عمليات التفتيش بالتحدي أيضا •

ويحث الاتحاد السوفياتي على الانهماك في عمل بناء للوصول الى اتفاق حول تضمين الاتفاقية حكما ينص على اجراء عمليات تفتيش الزامي بالتحدي لأي موقع أو مرفق دون أن يكون للدول حق رفضها •

ولاتزال مسألة ترتيب تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية معلقة • ولن اكرر اليوم تقييمنا للاقتراح الفرنسي بشأن " المخزونات الامنية " ، اذ أنه معروف تماما • وأود ان اشير فقط الى أن السماح بمواصلة انتاج الاسلحة الكيميائية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيكون في حد ذاته مناقضا لمغزى الاتفاقية • أما فيما يخص الاشارات الى الفرق في حجم ترسانات الاسلحة الكيميائية ، فان

الحجوم المقارنة لترسانات الأسلحة الكيميائية ، في حالة عدم عقد الاتفاقية ، ستحددها دون غيرها العملية الشريرة المعروفة بسباق التسلح الذي سيشترك فيه عدد أكبر فأكبر من البلدان •

اننا مستعدون للبحث عن حل للمشكلة يكون مقبولا على نحو متبادل• ونقترح ان يتم تدمير فئات معينة من مخزونات الاسلحة الكيميائية خلال فترة أقصر من الوقت • وهكذا ، يمكن تدمير الذخائر الكيميائية غير المحشوة ، والنبائط والتجهيزات المصممة على وجه التحديد لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، بحلول نهاية السنة الرابعة لتنفيذ الاتفاقية • ولن يحتاج تدميرها ، من الناحية التقنية الى القدر الكثير من الوقت الذي يحتاج اليه تدمير الذخائر المحشوة • واننا مستعدون أن يدرج في الاتفاق حول ترتيب التدمير مبدأ تكافوء مخزونات المشتركين بحلول السنة قبل الاخيرة لعملية التدمير، بشرط الامتثال لمبدأ الامن المتساوي للدول الاطراف في الاتفاقية ، والدول الاطراف في معاهدة وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي •

واننا على استعداد لعقد مشاورات مع البلدان ذات الشأن حول النواحي التقنية لتدمير الاسلحة الكيميائية ، مع ايلاء المراعاة الواجبة لضرورة المحافظة على اسرار الانتاج وتطوير التعاون في بناء وتشغيل مرافق كبيرة لتدمير الاسلحة الكيميائية • ويمكن ان يواكب هذه المناقشة عرض عملي ملائم •

وبغية التغلب على الصعوبات التي برزت اثناء التفاوض حول النص المتعلق بأعمال النقل (الاستلام) السابقة لمخزونات الاسلحة الكيميائية فضلا عن مراقبة هذه المخزونات ، فقد طرح اقتراح بحل وسط يقضي بعدم اصدار هذه الاعلانات الا في الحالات التي تجاوز فيها حجم أعمال النقل (الاستلام) طنا واحدا في السنة ، وبالاشارة الى كل سنة تقويمية جرى فيها نقل (استلام) من هذا القبيل والى البلد الذي نقل (أو استلم) أسلحة كيميائية • ولا نعارض في وضع عتبة من هذا القبيل• وينبغي للاعلانات أن تغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ حتى تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية •

وثمة حاجة ايضا الى بذل جهود متبادلة لحل مشكلة التأكد من عدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعة التجارية • وتتصل ناحية صعبة من هذه المشكلة بالمواد الكيميائية الواردة في الجدول [١] وأود التذكير بأن الاتحاد السوفياتي ، في مسعى منه لحل هذه الناحية من المشكلة ، وافق على تضمين الاتفاقية فيما يتعلق بالخردل النتروجيني ، الذي ينتج في عدد من البلدان لاغراض صيدلانية استثناء خاصا ، يسمح بانتاجه خارج المرفق الصغير لانتاج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية الواردة في الجدول [١] ، بشرط اخضاع المرافق التي تنتجه لنظام التحقق المتوخى للمرفق الصغير• ونود أن نأمل أن تساعد خطوتنا هذه على حل المشكلة •

وتوجد ، كما هو معلوم ، صعوبة أخرى ذات صلة بالمواد الكيميائية الواردة في الجدول [١]، وهي تتعلق بالتركيب المخبري لهذه المواد الكيميائية • ونعتقد انه ، في السعي لحل هذه المسألة ينبغي ان يوضع في الاعتبار شرط الزامي واحد على الاقل ألا وهو ان كلا انتاج المواد الكيميائية الواردة في الجدول [١]وتركيبها المخبري يجب ان يجريا في ظل رقابة دولية صارمة•

وأود الآن أن اشاطركم بعض الاعتبارات التي ترمي الى تسوية مسألة المواد الكيميائية الواردة في الجدول [٢] ، وهي مسألة السلائف الرئيسية • ان مسألة طاقة مرافق انتاج السلائف الرئيسية ، التي ستخضع للاعلان والتحقق الدولي المنهجي ، مازالت معلقة في الوقت الحاضر• ونقترح

أن يتم تحديد عتبة قوامها طن واحد في السنة • وبعبارة أخرى ، ستخضع جميع المصانع (المرافق) التي تتجاوز طاقتها طنا واحدا في السنة للاعلان والتحقق الدولي المنهجي•

وقد تم بالفعل التوصل في المفاوضات الى اتفاق يقضي باجراء زيارات أولية للمصانع (المرافق) المعلنة من اجل التعرف عليها ، والتحقق من صحة البيانات المعلنة (الطاقة ، المواد الكيميائية المنتجة ، مواصفات المصنع ، الخ) وتحديد اجراءات التحقق المتعلقة بهذه المصانع (المرافق) • وستحدد هيئة التفتيش الدولية ، على أساس مواصفات المصنع ، تواتر عمليات التفتيش بمقدار يتراوح بين عملية تفتيش واحدة وخمس عمليات تفتيش في السنة •

ونعتقد أن " عتبة " الطاقة هذه ، مدمجة مع " الحد الاعلى " لعدد عمليات التفتيش ، هي أفضل شيء لتحقيق التوازن بين فاعلية التحقق من ناحية ، وطابعه غير الدخيل ، من ناحية أخرى • ونأخذ في الحسبان ايضا وجهات النظر التي اعرب عنها في هذا الصدد مشتركون آخرون في المفاوضات•

ويمكن ايضا تطبيق نهج مماثل فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الواردة في الجدول [٤] (المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية التي ليست عوامل للحرب الكيميائية) • ولكن ، بالنظر الى الطبيعة الخاصة لهذه المواد الكيميائية ، فان العتبة للاعلان عن المصانع (المرافق) ذات الصلة ستكون ١٠ كغ في السنة بينما يتراوح عدد عمليات التفتيش بين عملية واحدة وثلاث عمليات في السنة •

ومن دواعي ارتياحنا ان العمل الملموس قد بدأ بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة اللتين يعتبرهما الاتحاد السوفياتي هامتين جدا•

واخيرا ، بدىء العمل بشأن المواد الختامية للاتفاقية • ونأمل أن يؤدي هذا العمل قريبا الى تقليل عدد " الفراغات " في نص مشروع الاتفاقية • واحدى هذه المواد هي تحديد الجهة الوديعة (الجهات الوديعة) للاتفاقية • ونعتقد أن الامين العام للأمم المتحدة ينبغي أن يكون هو الوديع•

وأود ايضا ان أقول بضع كلمات بشأن تبادل متعدد الاطراف للبيانات قبل توقيع الاتفاقية • لقد أثار هذه المسألة لاول مرة في عام ١٩٨٣ وفد المملكة المتحدة • وفي العام الماضي ، دعا ممثل استراليا ، السفير باتلر ، ايضا جميع المشتركين في المؤتمر الى الاعلان عما اذا كان في حيازتهم أسلحة كيميائية ومرافق لانتاج الأسلحة الكيميائية •

ووفقا لحساباتنا ، لقد اعلنت ٢٠ دولة ونيف انها لا تحوز اسلحة كيميائية • وأعلنت دولتان ، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - ان لديهما أسلحة كيميائية •

وقد جرى حث الاتحاد السوفياتي مرارا على اصدار بيانات شتى حول قدرته في مجال الأسلحة الكيميائية • وفي هذا السياق ، كانت نقطة الانطلاق هي البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة ، أي موقع مرافق تخزين الاسلحة الكيميائية والنسبة المئوية لمختلف أنواع الاسلحة الكيميائية ، ونحن ، من جانبنا ، نعتقد بأن المعلومات المتعلقة بحجم مخزونات الأسلحة الكيميائية هي أهم بكثير• ومن المعلوم اننا قدمنا هذه المعلومات ؛ ولم تقدم الولايات المتحدة مثل هذه البيانات حتى الآن •

وهكذا ، يتفاوت حجم المعلومات المقدمة من بلدان مختلفة ، فبدافع الاعتبارات الذاتية ، تقدم الدول بيانات معينة •

لقد قدمنا في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام مذكرة بشأن تبادل البيانات المتعدد الاطراف فيما يتصل بوضع اتفاقية للحظر الكامل والعام للأسلحة الكيميائية وتدميرها (CD/808) •

وقد بسطنا في هذه الوثيقة آراءنا حول حجم المعلومات الامثل الواجب تبادله •

وبالطبع ، يقوم المشتركون الآخرون في المفاوضات بدراسة الوثيقة التي قدمناها •ونأمل أن نسمع قريبا ردود فعلهم على هذا الاقتراح•

وأود ان اضيف بأننا لا نعتبر التبادل المتعدد الاطراف للبيانات شرطا مسبقا الزاميا لوضع الاتفاقية • ومع هذا ، فان تبادلا من هذا القبيل سيكون بالتأكيد ، مفيدا بوصفه اسهاما في حل المشاكل العملية المتعلقة باعداد الاتفاقية وبوصفه تدبيرا لبناء الثقة على حد سواء• وانطلاقا من ذلك ، نقترح تبادل المعلومات الواردة في المذكرة • وقد جرى تحديد حجم هذه المعلومات ، في المقام الاول ، على أساس ما هو ضروري لحل المسائل العملية المرتبطة باعداد الاتفاقية • انه نوع من قاسم مشترك لتبادل متعدد الاطراف للبيانات • ونعتقد ان هذا المعيار بالضبط ، بدلا من البيانات التي يقدمها طرف واحد فقط ، هو الذي ينبغي ان يكون اساس التبادل • ومن المهم ، من وجهة نظرنا ، الا يؤخر الاعداد لتبادل للبيانات متعدد الاطراف المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية • ونرى ان التبادل المتعدد الاطراف انما يهدف الى تيسير عقد الاتفاقية والتعجيل في عقدها •

لقد اعلن الاتحاد السوفياتي بالفعل انه يمتلك اسلحة كيميائية ، وأعلن عن حجم مخزوناته ، وانه أوقف انتاج هذه الأسلحة ، وانه لا توجد أسلحة كيميائية سوفياتية على اقاليم دول أخرى ، وانه لم ينقل أسلحة كيميائية الى بلدان أخرى ، أي انه أعلن جزءا كبيرا من المعلومات الواجب تبادلها في المرحلة الاولى من تبادل البيانات المتعدد الاطراف• وبالاضافة الى ذلك ، لدي تعليمات بتقديم المعلومات التالية :

١- لا توجد على اقليمنا أسلحة كيميائية مملوكة لدول أخرى ؛

٢- لدينا مرافق لانتاج أسلحة كيميائية ؛

٣- لم ينقل الاتحاد السوفياتي الى دول أخرى التكنولوجيا أو التجهيزات اللازمة لانتاج أسلحة كيميائية ؛

٤- لم يتلق الاتحاد السوفياتي من دول أخرى منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ ، أي أسلحة كيميائية ، أو تكنولوجيا وتجهيزات لانتاجها •

وأود في الختام أن أناشد جميع المشتركين في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية بذل المزيد من الجهود بغية تحديد الحلول الممكنة والمقبولة على نحو متبادل للمسائل المعلقة من أجل استكمال صياغة ما لم يتم صياغته بعد من أحكام في اطار الاتفاقية المقبلة •

ان الاستكمال المبكر لصياغة اتفاقية الحظر الكامل والعام للأسلحة الكيميائية لن يخلّص الانسانية من هذا النوع من الأسلحة ذات التدمير الشامل فحسب بل انه سيوضح ايضا ان الجهود المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح أمر ممكن وسيقضي على المبررات التي يتذرع بها المتشككون لانكار الطبيعة الواعدة لهذه العملية •

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه •

وبهذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم • فهل هناك أي عضو آخر يود أن يدلي بكلمة ؟ اعطي الكلمة لممثلة المملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي •

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية): لقد أشار المندوب الموقر للاتحاد السوفياتي الى جزء من بيان أدليت به أمام هذا الموءتمر، وأود ، ان تسمحوا لي بذلك أن أرد عليه بايجاز. لقد اشار الى تعليق أبديته ومفاده أنني لا أفهم أولئك الذين يوحون بأن كل ما نحتاج اليه في مفاوضاتنا بشأن حظر الأسلحة الكيميائية هو اسراع أخير الى خط النهاية.

انني ، مع كل الاحترام للسفير الموقر ، أود أن أشير الى أن البيان الذي أدلى به اليوم قد أوضح باسهاب سبب ابدائي لذلك التعليق بالضبط . لقد وصف عددا من المجالات التي لايزال يتعين الاضطلاع فيها بالكثير من العمل ، والقائمة أطول من ذلك بكثير. وفي اعتقادي أنه قد أوضح ايضا بجلاء الطبيعة المعقدة والصعبة لتلك المسائل. فلايزال هناك عدد هائل من المشاكل التقنية الصعبة التي يتعين علينا حلها ، ولذلك ، فانني أشعر بعدم الارتياح ، والسلطات التي أمثلها تشعر بعدم الارتياح، عندما يقال لنا ان الحل موجود عند منعطف الطريق ، بل لقد جاء ذكر شهر أيار/مايو من هذه السنة . وفي رأينا أن هذا ببساطة غير ممكن ، انه غير ممكن اذا كنا نريد التوصل الى اتفاقية جيدة . ونحن من جانبنا نريد التوصل الى نهاية ناجحة لمفاوضاتنا في أقرب وقت ممكن ، ولكننا نريد عملا شاملا، نريد أن تتم مواجهة المشاكل التقنية بصورة مباشرة ، ونريد حلولا فعالة لها. وأعتقد أن بامكاني القول - دون غرور كما آمل - أن بلدي مابرح يضطلع بدور نشط في البحث عن حلول ، وبامكاني أن أوءكد للسفير الموقر للاتحاد السوفياتي اننا سنظل سباقين لغيرنا . وآمل أن يغفر لي اذا أضفت أننا سنسر اذا ما شعر الاتحاد السوفياتي بأن في وسعه تقديم دراسات ومقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الكيفية التي يمكن بها ايجاد حلول للمشاكل البالغة التعقيد التي لاتزال تواجهنا. وبامكاني ان أوءكد لكم أننا من جهتنا سنكون دائما مستعدين للنظر في هذه المساهمات بعناية.

الرئيس : أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها. هل يرغب أي مندوب آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة .

السيد فرايدرسدورف(الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): أود بالتأكيد أن أردد ما قالته السفيرة سولزبي للتو وبطريقة أفضل بكثير مما استطيعه ، ولكنني أود أن أضيف أن بامكاني أن أفهم تماما التوق الشديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى ابرام اتفاقية على وجه السرعة من أجل تجميد الميزة التي يتمتع بها منذ سنوات عديدة في مجال الأسلحة الكيميائية . ولكننا ببساطة غير مهتمين بذلك النوع من النشاط.

لقد ذكر السفير السوفياتي الموقر ، كما يفعل عادة في خطاباته ، انتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية ،والذي بدأ . نعم ، لقد بدأ ، وسوف يستمر. والسفير يعرف ، كما أعرف ، أن الولايات المتحدة قد وافقت على برنامج لتدمير جميع المخزونات الاحادية الاخرى تدميرا تاما ، وان انتاج الاسلحة الكيميائية الثنائية سيبقي في حيازة الولايات المتحدة مخزونا أصغر من ذلك الذي تمتلكه حاليا ، مخزونا هو أدنى بكثير من مستوى المخزون الذي يمتلكه الاتحاد السوفياتي والذي هو أكبر مخزون في العالم .

ان السفير السوفياتي يتحدث عن اختتام العمل باسراع أخير ، بقفزة الى الامام في آخر لحظة نحو خط النهاية ، وما الى ذلك ، كما يذكر أن علينا جميعا أن نبدي استعدادنا لتبني حلول وسط مقبولة على نحو متبادل . ولكن الحلول الوسط غير الفعالة ليست ما نهتم به هنا. فنحن لا نعتقد أن الأمن يقبل الحلول الوسط. نحن نتفاوض حول معاهدة لتعزيز أمننا ، وليس للتوصل الى حل وسط من أجل ابرام اتفاقية .

كما أن السفير السوفياتي يتحدث عن البحث عن حلول للمسائل السياسية • نحن لسنا هنا لحل المسائل السياسية ، نحن هنا لصياغة اتفاقية يمكن التحقق منها • أما المسائل السياسية فستحل في العواصم ، لا في جنيف •

وأخيرا، أود أن أقول اننا ، شأننا في ذلك شأن المملكة المتحدة ، موجودون هنا بالتأكيد كوفد نشط قدم ما استطاع من ورقات في محاولة للتعجيل بهذه المفاوضات • وقد أفرجت الولايات المتحدة في السنة قبل الماضية عن المزيد من المعلومات بشأن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية بما في ذلك مكان الانتاج ومواقع التخزين • وقد دعونا الاتحاد السوفياتي تكرارا الى تقديم هذه المعلومات ، وكل ما حصلنا عليه هو بيان شديد الغموض حول حيازته لما لا يزيد على ٥٠ ٠٠٠ طن • وهذا لا يفيدنا بشيء أبدا• وفي اعتقادنا أن الاتحاد السوفياتي سيكون أكثر تجاوبا بكثير لو قدم المعلومات بطريقة شاملة ، كما فعلت الولايات المتحدة •

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه • هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير غارسيا روبليس •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) لو كان وفد بلادي هو الوحيد الذي طلب الكلمة في مناسبة كهذه ، لامتنعت عن التحدث • ولكن ، بما أن متكلمين آخرين قد مارسا حقهما في الرد ، فانني أود ان أقول بضع كلمات عن البيان البليغ جدا الذي سمعناه من وزير خارجية النرويج •

اعتقد أنه قد يكون من المفيد له ، بما أنه ليس " بعد " - وأقول " بعد " لاننا نأمل أن يصبح في المستقبل القريب - عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، الاستماع الى أحد أعضاء المؤتمر عن الحالة بشأن ولاية لجنة مخصصة لمسألة حظر التجارب النووية •

في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة - أي في الدورة التي عقدت في عام ١٩٨٦ - اعتمد قرار• وفي الدورة الثانية والاربعين ، اعتمد قرار آخر، مطابق فعلا للقرار السابق • وقد اشرت الى هذين القرارين في البيان الذي كان لي شرف افتتاح المناقشة به هذا العام •

أود أن أكرر هنا نقطة يرى وفد بلادي والعديد من الوفود الأخرى أن من الضروري أن تكون واضحة تماما وذلك لكي يمكن لوزير خارجية النرويج الموقر الاحاطة بها علما اذا بدا له أنها جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار في بيان مقبل حول هذه المسألة • يجب أن يكون واضحا كل الوضوح أن انشاء لجنة مخصصة ومنحها ولاية ليسا مجرد مسألة لقضاء الوقت أو شكل من أشكال اللهو•وانما على العكس من ذلك ، لهما هدف محدد • فما هو هذا الهدف ؟ لقد تم توضيحه في القرار• ولقد قلت (وسأكرر ما ذكرته أولا في الجمعية العامة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، في معرض اشارتي الى ما قلته بشأن القرار في العام السابق ، وما كررته هنا لاحقا في ٢ شباط/فبراير من هذا العام):

" وبامكان المؤتمر ، اذا اعتمد هذا المشروع ، أن ينشيء لجنة مخصصة ' هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الاطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ' "•

وأواصل الاستشهاد بما قلته هنا في ٢ شباط/فبراير من هذا العام :

" ولفظة ' هدفها ' انما هي صيغة يمكن تأويلها بمجموعة متنوعة من الطرق ، وبالنسبة لوفد بلادي يمثل ذلك هدفا عاجلا ولكنه يمثل ، بالنسبة لوفود أخرى ، مثل وفد

الولايات المتحدة الذي أعرب عن موقفه في مناسبات متعددة ، هدفا طويل الأجل " .

وهنا افتح قوسا : يبدو أنه يمثل ايضا بالنسبة لوفد النرويج هدفا طويل الأجل .

" وبناء على ذلك ، فانه اذا اعتمد مشروع الولاية ، يكون بامكان وفد المكسيك أن يدلي ببيان يسجل فيه تأويله هذا . ويكون بامكان وفد الولايات المتحدة ، أو أي وفد آخر ، أن يبين أيضا تأويله ، ويتسنى بتلك الطريقة اعتماد مشروع الولاية بتوافق الآراء دون أن يتخلى أي وفد من وفود الدول الاعضاء في المؤتمر عن موقفه ".

ومن ثم ، فان الشيء الوحيد الذي نريده هو أنه ينبغي أن يكون واضحا كل الوضوح أن الولاية التي تمنح للجنة ينبغي أن يكون هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الاطراف بشأن معاهدة لوقف جميع تفجيرات وتجارب الأسلحة النووية . فمتى سيتم ذلك ؟ بالنسبة لبعض الوفود ، سيتم في تاريخ ما ، وبالنسبة لوفود أخرى ، سيتم في تاريخ مختلف .

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وأود ابلاغه بأن الرئاسة تجري مشاورات حول البند ١ . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير بتلر .

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لوزير خارجية النرويج للبيان الذي أدلى به صباح اليوم . وأعتقد أن وزير الخارجية الاسترالي السيد بيل هايدن ، يريد مني أن استرعي الانتباه بصفة خاصة الى ما قاله وزير خارجية النرويج حول مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية . وأشير بصفة خاصة الى الفقرة الثالثة الواردة على الصفحة ٧ من النسخة الانكليزية لبيان الوزير ، التي اقترح فيها قيام هذا المؤتمر بانشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية " ينبغي أن تبدأ عملها دون تأخير بشأن القضايا العملية والمترابطة التي تحتاج على أية حال ، الى أن يجري التصدي لها بالتفصيل قبل أن يكون في الامكان ابرام معاهدة لحظر التجارب ".

وانني ، بخلاف غيري ، لن أحاول اعادة تفسير ما قاله وزير خارجية النرويج ، ولكنني أود أن اشير الى أن الجمعية العامة ، في دورتها الاخيرة ، قد اعتمدت قرارين بشأن مسألة ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وأن أحد القرارين ، وهو القرار ٤٢/٢٧ المعنون " الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " قد اشتمل ، في الفقرة المركزية من منطوقه ، على اقتراح من أربعة اجزاء مقدم الى هذا المؤتمر ويتفق مع ما اقترحه وزير خارجية النرويج صباح اليوم وهو أن يبدأ هذا المؤتمر العمل ، في لجنة مخصصة ، دون مزيد من التأخير بشأن القضايا العملية التي يطرحها اعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٢/٢٧ في كانون الاول/ديسمبر الماضي بأغلبية من الاصوات لم يسبق لها مثيل بالنسبة لأي قرار مماثل اعتمد في الماضي . وأعتقد أن وزيري يريد مني أيضا أن أشكر وزير خارجية النرويج على ما قاله اليوم فيما يتعلق بشبكة اهتزازية عالمية . وكما هو معروف تماما لهذا المؤتمر ، فان وزيري قد اقترح ، قبل نحو سنتين ، أن يقوم مؤتمر نزع السلاح على الفور بانشاء شبكة عالمية للرصد الاهتزازي وان ما أوضحه وزير الخارجية النرويجي لهذا المؤتمر اليوم يتفق مع ذلك الاقتراح ، وان ما أبداه من

استعداد النرويج للتعاون الكامل في شبكة عالمية للرصد الاهتزازي من هذا القبيل هو بالطبع أمر يلقى أقصى الترحيب ، وأعتقد أنه سيسمح لي بأن أعرب عن امتنان وفد بلادي لذلك •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه • هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ اعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين •

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): ان ما اثاره بياني من رد فعل لدى الممثلين الموقرين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة حملني على الظن بأنني لربما لم أكن واضحا بما فيه الكفاية في عرض بعض النواحي في بياني الرئيسي ، ولذلك ، ودون الدخول في جدل معهما على أي نحو ، أود الادلاء ببعض الملاحظات الاضافية الموجزة •

بادىء ذي بدء ، لا يسعني الا أن أعرب عن الدهشة لما قاله ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فرايدرسدورف ، بشأن الحلول الوسط • وكما أرى ، فان عدم البحث عن حلول وسط يعني عدم البحث عن حلول مقبولة على نحو متبادل في المفاوضات ، ولا يمكنني تخيل مفاوضات ، ولا يمكنني تصور رغبة في التوصل الى اتفاق دون مسعى من هذا القبيل • وثانيا ، دعا ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فرايدرسدورف ، الاتحاد السوفياتي ثانية الى تقديم معلومات اضافية حول قدرته في مجال الأسلحة الكيميائية • لقد قدمنا في بيان اليوم معلومات اضافية ، وان الفكرة الرئيسية وراء المذكرة التي اقترحناها - وقد حاولت ان اشرح هذا في بياني - هي ايجاد نوع من معيار موضوعي لتبادل المعلومات ، لتبادل البيانات : فلا يتعلق الأمر باعتبار حجم المعلومات التي سبق أن قدمها أحد الاطراف معيارا كهذا وانما يتعلق بايجاد مجموعة معلومات تكون متساوقة حقا مع مهمة التعجيل في اعداد الاتفاقية • وفي بيان ممثل الولايات المتحدة ، السفير فرايدرسدورف ، تم الاعراب ثانية عن الشك في صحة الاعلان الذي اصدره الاتحاد السوفياتي عن مخزوناته ، ولكنني مع ذلك سأكرر ثانية أن مخزونات الاتحاد السوفياتي لا تتجاوز ٥٠ ٠٠٠ طن من حيث عوامل الحرب الكيميائية ، ويمكن التحقق من ذلك على الفور بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال مهلة زمنية قدرها ٣٠ يوما • وأخيرا ، أود الاشارة الى أن بيان ممثلة المملكة المتحدة الموقرة ، السفيرة سولزبي ، لم يشرح لماذا كانت المملكة المتحدة تعتقد في عام ١٩٨٦ بامكانية ابرام الاتفاقية في عام ١٩٨٧ ، ولكن تقييم الجانب البريطاني الآن لحالة المفاوضات قد تغير وأمسى أكثر تشاؤما بكثير بالرغم من أن عدد المشاكل غير المحلولة قد انخفض انخفاضا ملحوظا في غضون ذلك •

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه • هل يود أي عضو آخر الادلاء بكلمة ؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الامريكية السفير فرايدرسدورف •

السيد فرايدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): انني مندهش لدهشة السفير السوفياتي • ان ما كنت أشير اليه عندما أشرت الى الحلول الوسط هو كيف تنظر الولايات المتحدة الى أمنها باعتباره لا يقبل الحلول الوسط• فنحن موجودون هنا للتفاوض حول اتفاقية تعزز أمننا ، وأكرر أن أمننا لا يقبل الحلول الوسط•

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، وهي تبادل البيانات ، فان ما دعوت اليه هو أن يقدم الاتحاد السوفياتي الى هذا المؤتمر ، كما فعلت الولايات المتحدة ، معلومات حول موقع وعدد مرافق الانتاج والتخزين لمخزوناته من الأسلحة الكيميائية •

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه • هل يود أي عضو آخـــر الادلاء بكلمة ؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك •

لقد طلب مني رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن أعلـــن أن اللجنة المذكورة ستجتمع في هذه القاعة بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٤٥ بدلا من الساعة ١٥/٠٠•

ونظرا لعدم وجود أية أعمال أخرى لهذا اليوم ، فانني أعتزم رفع هذه الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لموءتمر نزع السلاح يوم الخميس في ١٧ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٠٠•

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠